تطوير وتحديث القدرات البحرية في منطقة الشرق الأوسط

اللواء. أشرف لبيب

نائب رئيس المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط

مقدمة

تسعى دول منطقة الشرق الأوسط حالياً لمواجهة وإدارة التداعيات المختلفة الناتجة عن الاعتداءات الإسرائيلية على غزة، والتي امتدت آثارها إلى صراعات ذات صلة ما زالت مستمرة في لبنان واليمن وإيران وسوريا؛ الأمر الذي أدى إلى نزعة عسكرية غير مسبوقة في المنطقة، وتصاعد حاد في التوترات العسكرية، وبخاصة الجوية والبحرية منها، والتي امتدت آثارها إلى جهات بحرية متفرقة، سواء في البحر الأحمر أو شرق المتوسط أو الخليج العربي، وصولاً إلى مرحلة إعادة تشكيل التوازنات العسكرية عقب قيام جيش الاحتلال الإسرائيلي خلال العامين الماضيين بعسكرة المنطقة.

وقد أسهمت تلك التطورات في تسريع سباق التسلح بشكل عام، والبحري منه بشكل خاص، مما دفع دول المنطقة إلى تحديث قدراتها العسكرية، وبناء منظومات دفاعية جديدة، ورفع مستوى كفاءة وجاهزية قواتها البحرية لمواجهة تلك المتغيرات الاستراتيجية الجديدة والمتسارعة، والحفاظ على الأمن والاستقرار في البحرين الأحمر والمتوسط والخليج العربي، وتأمين المضائق والمنافذ البحرية الاستراتيجية لها.

أولا: دوافع متشابكة

ثمة مجموعة من الدوافع التي حفزت دول المنطقة نحو تطوير قواتها البحرية من أبرزها ما يلي:

- **النزعة العسكرية**: وهي الحالة التي صبغت منطقة الشرق الأوسط نتيجة تصعيد جيش الاحتلال الإسرائيلي لاعتداءاته على غزة ودول الجوار، متخذاً من عسكرة المنطقة وفرض الهيمنة الأمنية وسيلة لفرض واقع جديد، وتغليب الأدوات العسكرية على المسارات السياسية في التعامل مع أزمات المنطقة.
- **الردع وتنمية القدرات البحرية**: مواجهة التهديدات والمخاطر البحرية المتعددة الصادرة عن قوى إقليمية مناوئة كإسرائيل وربما إيران، أو أي

قوى أخرى، بالإضافة إلى كبح جماح الميليشيات والفاعلين من غير الدول. ويأتي ذلك في ظل توقعات بتصاعد أنشطة هذه الأطراف وتمددها خارج نطاقاتها التقليدية، لتشمل مناطق حيوية في أفريقيا، وجنوب البحر الأحمر، والمشرق العربي، وشرق المتوسط.

• **مواجهة تهديدات الحوثيين:** وضعت الهجمات على السفن التجارية وخطوط الملاحة في البحر الأحمر وخليج عدن الأمن البحري في صدارة الاهتمامات العسكرية والأمنية على المستويين الإقليمي والعالمي. وقد ترتب على هذه التهديدات تعطيل الملاحة الدولية، واضطرار السفن لاتخاذ مسارات بديلة أكثر طولاً وتكلفة، مما أدى إلى تعثر سلاسل الإمداد وارتفاع مخاطر التأمين. هذا الواقع الجديد فرض دوراً محورياً للقوى البحرية في تأمين طرق التجارة، مما دفع دول المنطقة إلى تكثيف الاستثمار في أنظمة الاستطلاع والمراقبة البحرية، وزيادة الإنفاق على منظومات الدفاع الساحلي لضمان حماية الممرات المائية والتدفق الآمن للتجارة العالمية.

• **الحفاظ على أمن الطاقة والموارد البحرية:** تتركز معظم احتياطيات النفط والغاز في الخليج العربي وشرق المتوسط، ما يجعل حماية المنصات البحرية وخطوط الأنابيب ضرورة أمنية وطنية ومن ضمن مهام وواجبات السفن الحربية لدول المنطقة.

• **الردع أمام التهديدات غير المتماثلة:** تزايد قدرات الميليشيات والجماعات المسلحة في استخدام الطائرات المسيّرة والمسيرات البحرية، وامتلاكها وسائل إطلاق صواريخ مضادة للسفن، علاوة على نشر زوارق مفخخة انتحارية، وإمكانية حصولها على زوارق مسيّرة، مما زاد من مخاطر الملاحة البحرية ودفع نحو تبني مقاربات عدة لمواجهة تلك المخاطر من بينها تعزيز القدرات العسكرية البحرية.

• **الحد من التدخل الخارجي وتحصين السيادة البحرية:** تهدف دول المنطقة إلى تقليل اعتمادها على القوى الكبرى عن طريق التوسع في بناء القواعد البحرية، وتطوير أسلحة محلية الصنع، وعقد المزيد من صفقات شراء الفرقاطات وزوارق الصواريخ والمسيرات البحرية، إلى جانب تعزيز الاستخبارات البحرية الوطنية.

• **حماية المضائق والممرات الإستراتيجية:** كالممرات والطرق الضيقة (قناة السويس – مضيق باب المندب - مضيق هرمز- مضيق تيران – مضيق جوبال)، وخطوط الملاحة وحقول البترول والغاز البحرية.

ثانيًا: وظائف ومهام متعددة

تتعدد المهام والمسئوليات والوظائف العسكرية والمدنية التي تتولاها سفن وأساطيل القوات البحرية لدول العالم ومن أهمها وأبرزها ما يلي:-

• **تأمين سواحل الدولة وحدودها البحرية**، تأمين سواحل الدولة وحدودها البحرية، وحماية المنشآت الاقتصادية الحيوية في المياه الإقليمية والمنطقة الاقتصادية الخالصة. ويتضمن ذلك حماية الأسطول التجاري وخطوط المواصلات البحرية في أعالي البحار من كافة الأعمال العدائية، بما في ذلك التخريب، وزرع الألغام، والقرصنة، والإرهاب البحري، فضلاً عن مكافحة التسلل والهجرة غير الشرعية والتهريب بكافة أشكاله.

• **فرض الحصاروقطع خطوط الإمداد:** العمل على قطع خطوط المواصلات البحرية التجارية للعدو في حالات الحرب، ومنع وصول السفن إلى موانئه، وذلك لتقويض مجهوده الحربي ووقف تدفق الدعم الاقتصادي واللوجستي للدولة المعادية.

• **تأمين وحماية سواحل الدولة والممرات والقنوات الداخلية للدولة** بداخل مياهها الإقليمية، وكذا ضمان أمنها وسلامتها وتطهيرها من أي عوائق للملاحة بداخلها .

• **إنفاذ القانون البحري والرقابة:** الحفاظ على أمن الطرق البحرية المؤدية من وإلى موانئ الدولة، ومراقبة حركة السفن لضمان التزامها بالمعاهدات والقوانين الدولية. ويشمل ذلك مكافحة التهرب من الرسوم المالية، وتنفيذ الأحكام القضائية المتعلقة بالجرائم والحوادث البحرية، بالإضافة إلى التصدي

لجرائم التلوث البيئي مثل إلقاء الزيوت والوقود في البحار.

- **الإنقاذ البحري**: مساعدة سلطات الدولة المدنية في عمليات الإخلاء والإنقاذ البحرى، أثناء الكوارث والأزمات، وكذا المساهمة في عمليات البحث والإنقاذ للركاب وللسفن والعائمات بداخل وخارج المياة الإقليمية للدولة.
- **فرض السيادة والردع في وقت السلم**: بسط سيادة الدولة البحرية الكاملة على السواحل والمياه الإقليمية والجزر التابعة لها، إضافة إلى تأمين المنطقة الاقتصادية الخالصة والمنشآت العائمة بداخلها، وضمان جاهزية القوات للردع ومنع أي اختراقات سيادية.
- **مكافحة التسلل والأنشطة الاستخبارية المعادية**: إعاقة محاولات تسلل الغواصات المعادية ومنعها من تنفيذ عمليات الاستطلاع والتصوير وجمع المعلومات، مع التصدي الحازم لعمليات إنزال القوات الخاصة البحرية (الضفادع البشرية) التي تستهدف تنفيذ عمليات تخريبية ضد الموانئ أو القطع البحرية الوطنية.
- **الحماية الاستراتيجية والعمليات المشتركة**: توفير الحماية المتكاملة لسفن الأسطول الوطني ضد أي تهديدات معادية، وتقديم الإسناد البحري للقوات البرية أثناء الدفاع عن السواحل والموانئ، أو خلال عمليات الإبرار البرمائي والبحرى لتنفيذ المهام القتالية المشتركة.
- **العمليات الهجومية الاستباقية والحصار البحري**: تنفيذ ضربات إيجابية استباقية قبل نشوب الصراعات تشمل تلغيم الموانئ والمراسي وطرق الملاحة المعادية لمنع خروج وانتشار سفن السطح والغواصات. كما تشمل هذه المهام فرض الحصار البحري الشامل لتقييد حركة القطع البحرية المعادية ومنعها من الاشتباك مع أسطول الدولة أو تهديد مصالحها الحيوية.
- **الدفاع عن المنشآت والاشتباك التكتيكي**: القيام بواجبات الدفاع عن الموانئ والمراسي البحرية، والاشتباك المباشر مع القطع البحرية المعادية لصد هجماتها وتدميرها قبل تمكنها من الاقتراب من المياه الإقليمية أو تهديد القطع البحرية الصديقة.

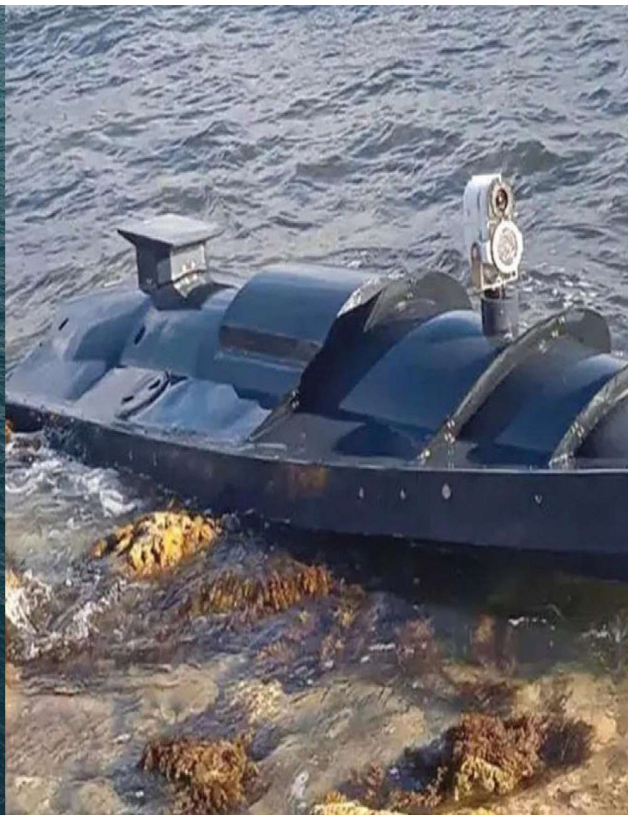

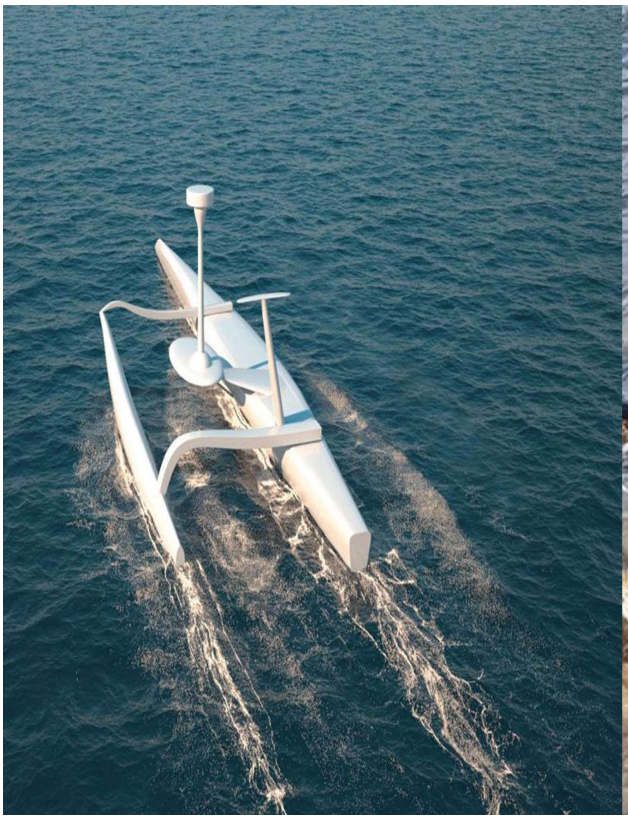

ثالثًا: متغيرات مستجدة

أدت الحرب الإسرائيلية الأخيرة فى المنطقة، وما تبعها من توسّع في نطاق العمليات عبر الحدود، إلى أفرز متغيرات وتحديات جديدة من أبرزها **إنتقال نطاق الصراع إلى المسارح البحرية**، حيث لم تعد المواجهة مقتصرة على البر، بل شملت ميادين وعناصر أخرى (هجمات على السفن التجارية في البحر الأحمر، نشاطًا متزايدًا لقطع بحرية دولية وإقليمية داخل المجال البحرى بالإقليم، تهديدات مباشرة للملاحة من جماعات مسلحة غير نظامية وإرهابية، إعادة تمركز وإنتشار وتعزيز للقطع الحربية المختلفة للقوات الأمريكية والأوروبية في المجال البحرى بمنطقة الشرق الاوسط).

بالإضافة إلى **هشاشة سلاسل التزويد البحرية**، حين تعطلت خطوط الملاحة العالمية وتحولت مسارات السفن الى طرق وزمن أطول وتكلفة تأمين أعلى إلى جانب تعثر سلاسل الإمداد، مما أدى إلى زيادة دور القوى البحرية الاقليمية والدولية فى تأمين طرق الملاحة التجارية.

ويضاف إلى ما سبق؛ تعزيز الدور البحري للقوى الإقليمية، حيث أصبحت البحرية عنصرًا رئيسيًا في القيام بردع الهجمات غير التقليدية، ووضع حماية وتأمين حقول الغاز والبترول البحرية كأحد المهام الرئيسية للسفن الحربية، كذا تأمين صادرات النفط، والمشاركة فى تحالفات ثنائية إقليمية أو جماعية دولية لحماية السفن التجارية وخطوط الملاحة من العمليات الإرهابية والقرصنة البحرية، فضلًا عن استخدام حق الزيارة والصعود على السفن التجارية المختلفة والقيام بالتفتيش للسفن المشتبهة فيها.

رابعًا: استجابة إقليمية فاعلة

وفي إطار تقييم استجابة دول المنطقة للمخاطر البحرية في (البحر الأحمر، شرق المتوسط، الخليج العربي) تتجه دول المنطقة نحو تبني استراتيجية شاملة لتحديث أساطيلها البحرية، عبر إطلاق برامج تسليح واسعة النطاق تركز على بناء أساطيل متعددة المهام تضم فرقاطات وقرويطات حديثة. ولم تقتصر هذه الجهود على الكمّ، بل شملت تعزيز قدرات الدفاع الجوي البحري وتطوير أنظمة السفن القائمة

لمواجهة التهديدات المتطورة، مع تركيز خاص على تكنولوجيا الزوارق والمسيّرات البحرية الانتحارية، لاسيما في ظل التحديات التي تفرضها القوة البحرية الإيرانية. كما شمل ذلك توسيع البنية التحتية العسكرية عبر إنشاء قواعد بحرية ولوجستية متطورة في نقاط حاكمة كالبحر الأحمر وخليج عدن، وتدعيمها بمنظومات رصد ساحلي متقدمة ومنصات صواريخ (أرض/ بحر) لتأمين المياه الإقليمية وحماية حقول الغاز والبترول الحيوية.

وفي سياق مواكبة الثورة التكنولوجية، تعمل الدول الإقليمية على دمج الذكاء الاصطناعي في صلب العمليات البحرية، من خلال توظيف المسيّرات الجوية المرتبطة ببرامج تحليل البيانات الضخمة (Big Data). تهدف هذه التقنيات إلى مراقبة حركة السفن وتحليل شحناتها ومساراتها بدقة، مما يتيح التنبؤ بالهجمات والنوايا العدائية قبل وقوعها، وتوجيه السفن الحربية للقيام بعمليات التفتيش أو الاستهداف الاستباقي. ويتزامن هذا المسار التقني مع اهتمام مكثف بتطوير قوات العمليات الخاصة البحرية و»الضفادع البشرية»، ورفع كفاءتها في مكافحة القرصنة وتأمين الرهائن، لضمان استجابة مرنة وسريعة للتهديدات غير التقليدية.

أما على صعيد العمل الجماعي، فقد تعززت الشراكات العسكرية بين الدول المتشاطئة عبر تكثيف المناورات والتدريبات البحرية المشتركة، بهدف خلق جبهة موحدة لمواجهة المخاطر الإقليمية. وقد توجت هذه الجهود بتدشين قنوات لتبادل المعلومات الأمنية والاستخبارية المتعلقة بسلامة الملاحة، مما يضمن تنسيق الرد السريع ضد التهديدات المشتركة. ويمثل هذا التكامل بين التطور التكنولوجي، وتحديث القوة الصلبة، والتعاون الإقليمي، ركيزة أساسية لفرض الاستقرار وحماية المصالح الاقتصادية والأمنية في الممرات المائية الأكثر استراتيجية في العالم.

ختامًا.. لم تقتصر آثار الحرب الإسرائيلية الأخيرة على زعزعة موازين القوى السياسية والأمنية فحسب، بل دفعت المنطقة نحو عصر جديد يتسم بـ «عسكرة الممرات البحرية» وتسارع تطوير القدرات الدفاعية. ومن هذا المنطلق، أضحى لزاماً على الدول العربية الاستثمار في بنية بحرية متقدمة تعزز من قدرات الردع والحماية، مع ضرورة تبني تكنولوجيا الأنظمة غير المأهولة (المسيرات)، التي باتت تشكل مستقبل الحروب البحرية الحديثة.

إن تبني سياسات واضحة لتطوير القوات البحرية سيسهم بشكل مباشر في حماية الموارد الوطنية، وضمان استقرار سلاسل التوريد العالمية، وتحقيق توازن قوى استراتيجي في منطقة تشهد تحولات جيوستراتيجية عميقة ومعقدة. لذا، يستوجب على الدول المطلة على البحر الأحمر السعي الجماعي لتعزيز علاقات التعاون والوفاق، والبحث عن المصالح المشتركة بأبعادها كافة (سياسيًا، واقتصاديًا، وعسكريًا)، من خلال إعادة ترتيب الأولويات وصياغة أهداف موحدة تضمن أمن واستقرار هذا المرفق الملاحي الحيوي.

وتبرز أهمية هذا التوجه في قدرته على إعادة صياغة التوازنات الإقليمية والحد من المخاطر والمهددات المحيطة. ويُعد بروتوكول التعاون الذي وُقّع مؤخراً بين القوات البحرية المصرية والقوات البحرية السعودية نموذجاً يُحتذى به؛ إذ يمثل خطوة استراتيجية لدعم جهود الأمن البحري في البحر الأحمر، وتنسيق العمل المشترك لمواجهة التهديدات والمخاطر التي تمس مصالح البلدين والمنطقة بشكل عام.